



الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأراضي الرطبة

(رامسار، إيران، 1971)

"الأراضي الرطبة: موطن ووجهة"

بوخاريسنت، رومانيا، 6-13 تموز 2012

رامسار - مؤتمر الأطراف الحادي عشر مشروع القرار 13

البند الخامس عشر من الأجندة

مشروع القرار XI.13

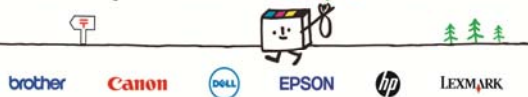
إطار عمل متكامل لربط الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم بالقضاء على الفقر

إعداد هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية، ومقدم من قبل اللجنة الدائمة

1. إذ يشير إلى أن إعلان تشانجون المتعلق بالرفاه الإنساني والأراضي الرطبة (القرار X.3، 2008) قد أكد أن الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة وإدارتها واستصلاحها لا بد أن يساعد في بناء فرص تحسين سبل العيش بالنسبة للناس خاصة أولئك الذين يعتمدون على الأراضي الرطبة، والمهمشين والمستضعفين؛
2. وإذ يشير كذلك إلى القرار X.28 (2008) حول الأراضي الرطبة والقضاء على الفقر الذي يشجع الأطراف المتعاقدة على تحديد الطرق والوسائل للاستمرار في تنفيذ إطار العمل الأولي حول الأراضي الرطبة والحد من الفقر المعتمد في القرار IX.14 (2005)، ويطلب في الفقرة 11 من هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية (STRP) تطوير توجيهات محددة للأطراف المتعاقدة من أجل دعم تنفيذ تلك القرارات؛
3. وإذ يسلم بأنه قد تم تعريف الفقر على أنه الحرمان الواضح من الرفاه، وأنه معقد ومتعدد الأبعاد، وأنه لا يزال يؤثر على نسبة كبيرة من السكان في العالم وأمه؛



インクカートリッジ 里帰リプロジェクト



4. وإذ يسلم كذلك بأن الطابع الريفي يغلب على الكثير من الفقراء حول العالم وأن بقاءهم على قيد الحياة يتوقف بشكل كبير على النظم البيئية المحلية، وإذ يدرك أن النظم البيئية للأراضي الرطبة والخدمات التي تقدمها تشكل جزءاً أساسياً من استراتيجيات سبل عيش المجتمعات البشرية التي تعتمد على الأراضي الرطبة، وبأن تلك الاستراتيجيات في مثل هذه المجتمعات تؤثر على الطابع البيئي للأراضي الرطبة كذلك الأمر؛
5. ويسلم أيضاً بأن تنفيذ أحكام الاستخدام الحكيم في اتفاقية رامسار يمكنها أن تسهم في القضاء على الفقر، ومن ثم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للحد من الفقر المدقع وضمان الاستدامة البيئية؛
6. ويشير إلى أن القرار X.6 (2010) من اتفاقية التنوع الحيوي، حول "إدماج التنوع الحيوي في القضاء على الفقر والتنمية"، يدعو إلى المشاركة النشطة والالتزام من قبل هيئات التعاون التنموي والوكالات المنفذة في دعم دمج التنوع الحيوي وخدمات النظام البيئي في القضاء على الفقر والعمليات التنموية؛ و
7. ويعرب عن تقديره لهيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية لإعدادها النصائح والتوجيهات المرفقة في هذا القرار، وإذ يشكر كذلك حكومة المملكة المتحدة، منظمة الأراضي الرطبة الدولية، والمعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) لما قدموه من دعم لتطوير هذه التوجيهات؛

مؤتمر الأطراف المتعاقدة

8. يرحب بإطار العمل المتكامل لربط الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم بالقضاء على الفقر، المرفق في هذا القرار، وذلك كأداة للحكومات وما إلى ذلك لتقييم خدمات النظم البيئية وسبل العيش وروابطهما على مستويات متعددة؛
9. ويحث الأطراف المتعاقدة على استخدام إطار العمل في تقييماتها لترابط الفقر مع الأراضي الرطبة، وإدراج هذا التقييم في تطوير تخطيط الإدارة القائمة على الموقع لتعزيز الاستخدام الحكيم والحفاظ على الطابع البيئي للأراضي الرطبة؛
10. ويحث أيضاً الأطراف المتعاقدة على لفت انتباه جميع المعنيين وأصحاب المصلحة، بمن فيهم الوزارات، والإدارات والوكالات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني إلى إطار العمل، كما يحث الأطراف على استخدام هذا الإطار جنباً إلى جنب مع دليل رامسار للاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة (الطبعة الرابعة، عام 2010)، كوسائل لتعزيز التعاون مع الوكالات التنموية للتصدي لقضايا الفقر داخل الأراضي الرطبة عند اتخاذ القرارات وعند القيام بالأنشطة المرتبطة ببلورة الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة؛

11. ويحث كذلك الأطراف المتعاقدة - عند لفت انتباه المعنيين إلى إطار العمل- إلى الأخذ بالمشورة التي يقدمها [القرار XI.xx المرفق 1]، حول 'الأراضي الرطبة والصحة'، فيما يتعلق بأهمية تنفيذ اتفاقية رامسار بالتركيز على الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف الإنمائي الأول: (القضاء على الفقر المدقع والجوع)؛

12. ويحث المصارف التنموية وغيرها من الممولين إلى دعم تنفيذ هذا القرار من قبل الأطراف المتعاقدة وذلك عن طريق دعم بناء قدرات الحكومات؛ و

13. يطلب من هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية (STRP) العاملة مع الأطراف المتعاقدة والمنظمات الدولية الشريكة وغيرهم من المنظمات والشبكات المعنية، الاستفادة من إطار العمل هذا من خلال تضمين خطط العمل التنموية المستقبلية مايلي:

- i. مؤشرات وخطوات عملية لدمج إطار تقييم ربط الأراضي الرطبة بالفقر مع وصف الطابع البيئي (القرار X.15) وأطر جرد الأراضي الرطبة، و التقييم والمتابعة العلمية (القرار IX.1 المرفق و) وتقييم المخاطر في الأراضي الرطبة (القرار VII.10)؛
- ii. تقديم المشورة بشأن دمج "الإطار المتكامل لربط الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم بالقضاء على الفقر" في السياسات والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر؛ و
- iii. دراسات الحالة وأفضل الممارسات حول تطبيق إطار عمل تقييم الفقر في الأراضي الرطبة.

المرفق

إطار عمل متكامل لربط الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم بالقضاء على الفقر

1. مقدمة

1. في عام 2005، تبنت الأطراف المتعاقدة القرار IX.14 حول الأراضي الرطبة والحد من الفقر، الذي اعترف بأهمية الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم (وباتفاقية رامسار كأداة) كعنصر هام في تحقيق الاستراتيجيات التنموية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي القرار X.28 (2008) اللاحق حول الأراضي الرطبة والقضاء على الفقر، طلبت الأطراف من هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية (STRP) إعداد إطار عمل متكامل لربط الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم بالقضاء على الفقر وتحديد النطاق الأكثر ملاءمة لشكل الإجراء المتخذ في القضاء على الفقر.

2. ضمن هذا الإطار، جاء الاعتراف بالفقر كظاهرة متعددة الأبعاد، قابلة للتقييم، محددة السياق، وديناميكية. وهذا يتماشى مع الاعتقاد الحالي بشأن مفهوم الفقر وقياسه، الذي شهد تطوراً خلال العقود الأربعة الماضية تغير فيها من التركيز على الحصول إلى السلع المادية إلى منهجية تتضمن القدرات أو القابلية لتحقيق الرفاه للإنسان.

3. تتضمن بعض الأبعاد المستخدمة في وصف الفقر "عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وعدم السيطرة على الموارد، الافتقار إلى العلم والمهارات، ضعف الصحة، سوء التغذية، الافتقار إلى المأوى، صعوبة الحصول على المياه والصرف الصحي، العرضة للصدمات والعنف والجرائم، الافتقار إلى الحرية السياسية والصوت المسموع"¹. كما تم التعبير عن الفقر على أنه "حرمان صارخ من الرفاه الإنساني"². أما التقييم البيئي للألفية³ فقد عرف الفقر والرفاه الإنساني كطرفان لنطاق متعدد الأبعاد. كما اعتبر الفقر ظاهرة ديناميكية، فبعض الناس يبقى في حالة من الفقر المزمّن مع مرور الوقت، بينما بالنسبة للبعض الآخر فهي تمثل حالة عابرة يمكن أن يدخلوا أو يخرجوا فيها من الفقر.

4. ومع أن الفقر المطلق أمراً مألوفاً، فإنه يمكن مقارنة الأبعاد المالية الفقر بالنسبة لمستويات الدخل/الاستهلاك وعلاقتها بخط الفقر، أما الأبعاد الأخرى للفقر فهي محددة السياق، وما يعتبر فقراً قد يتباين بين الأفراد المختلفين، والمواقع، والمناطق والبلدان، كما أنه قد يتباين بمرور الزمن.

5. ويشير قرار رامسار IX.14 (2005) إلى الحد من الفقر، وهو ينطوي على انتشار الناس خارج خط الفقر المحدد، ونقلهم من حالة الفقر إلى اللافقر، بينما يتحدث القرار اللاحق X.28 (2008) عن القضاء على الفقر، الذي عادة ما يشير إلى نقل الناس ممن هم في حالة فقر مدقع (أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم بالنسبة لخط الفقر) إلى ما فوق خط الفقر.

II. الروابط بين الأراضي الرطبة والفقر

6. تسعى إدارة الأراضي الرطبة إلى ضمان "الاستخدام الحكيم" لتلك الأراضي، الذي يعني - وفقاً لتعريف رامسار للاستخدام الحكيم - الحفاظ على الطابع البيئي الذي يتحقق من خلال تنفيذ منهجيات النظم البيئية، ضمن سياق التنمية المستدامة" (القرار IX.1 المرفق أ، 2005).

7. يشكل الاعتراف الصريح بالطابع البيئي كتركيب اجتماعي معياري يستند إلى القيمة، قاعدةً للروابط بين الأراضي الرطبة والفقر. فالمجتمعات البشرية مرتبطة أساساً بالأراضي الرطبة، وابتداءً من الاحتياجات البشرية الأساسية للمياه والغذاء، إلى الخيارات والمقايضات التي يقوموا

¹ البنك الدولي (2001) *توجهات الفقر وصوت الفقراء*. الطبعة الرابعة. البنك الدولي، واشنطن دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية.

² التقرير العالمي للتنمية (2001). *مهاجمة الفقر: الفرصة، التمكين والأمن*، البنك الدولي، واشنطن دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية.

³ التقييم البيئي للألفية (2005). *التقرير التجميعي للتقييم البيئي للألفية*. أيلاند برس، واشنطن دي سي.

بها وكذلك نظم الحوكمة التي تؤثر في سلوكهم داخل وخارج الأراضي الرطبة. لذلك، فإن وجود الفقر بأشكاله المتعددة يؤثر ويتأثر بالطابع البيئي للأراضي الرطبة.

8. تشكل خدمات النظام البيئي للأراضي الرطبة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات سبل العيش في المجتمعات المعتمدة على الأراضي الرطبة. وغالباً ما تتضمن نظم سبل عيشهم تلك تكييفاً مع الطابع البيئي للأراضي الرطبة ككل وذلك لتحقيق أفضل نتائج سبل العيش. فالطرق التي من خلالها تدمج خدمات النظام البيئي مع رؤوس أموال سبل العيش الأخرى، خاصة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي في ظلها تزيد خدمات النظم البيئية من سبل عيش المجتمعات المعتمدة عليها، قد أصبحت بمثابة متغيرات هامة في تأثيرها على الفقر في مجتمعات الأراضي الرطبة.

9. على العكس من ذلك، تؤثر استراتيجيات سبل عيش المجتمعات التي تعيش في الأراضي الرطبة وما حولها على الطابع البيئي للأراضي الرطبة. فالفشل في اتباع مبادئ الاستخدام الحكيم يمكن أن يفاقم المشكلة بدفع الناس إلى الفقر (الانتقال من اللافقر إلى الفقر) وبالإبقاء على الوضع الراهن لأولئك الذين هم في حالة فقر بالفعل، وبدفع الفقراء فعلاً نحو المزيد من الفقر.

10. إن العلاقة بين الاستخدام الحكيم والفقر قد تكون مباشرة (مثل على ذلك، الاستخدام الحكيم للموارد التي تدعم سبل العيش)، وغير مباشرة (مثل، إسهام الاستخدام الحكيم في التخفيف من آثار التغير المناخي، مما يحسن من وضع الرفاه الإنساني). وبالمثل، قد يكون لتدهور الطابع البيئي علاقات مباشرة بالفقر (مثل، استنزاف الموارد مما يؤثر سلباً على سبل عيش المجتمعات المحلية المعتمدة على الأراضي الرطبة) أو غير مباشرة (مثل، التلوث الذي يؤثر على سبل عيش المجتمعات المحلية الموجودة عند المصب من خلال تدهور نوعية المياه و/ أو تزايد تكاليف معالجة المياه).

11. نظراً للطبيعة متعددة الأبعاد للفقر، فإن تحقيق تغيير في حالة الفقر تعتمد على العديد من العوامل التي تتجاوز مجال ضمان الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة أو الحفاظ على الطابع البيئي وتعزيزه فقط. فبالرغم من ضمان الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة يمكن أن يخدم كمحور هام في صنع السياسات المتعلقة بالفقر، إلا أنه من النادر أن يكون الأداة الوحيدة.

12. وكما تؤثر خسارة الأراضي الرطبة وتدهورها على الرفاه الإنساني، فإن الفقر كثيراً ما يتسبب بتدخلات من شأنها التأثير على الأراضي الرطبة. ومن الممكن أن تكون هذه التأثيرات مباشرة (الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية التي تقلل من خيارات سبل العيش، وغياب الصرف الصحي مما يجبر الناس على استخدام الأراضي الرطبة للتخلص من المخلفات) وغير مباشرة (الممارسات الزراعية المدمرة في مستجمعات المياه التي تؤدي إلى تغيرات في ترسبات الأراضي الرطبة). مثل هذه التدخلات يمكن أن تحدث أيضاً على مستويات جغرافية متعددة، من المحلي

(مثل، فقر المجتمعات المحلية المعتمدة على الأراضي الرطبة المتسببة في الاستغلال غير المستدام) إلى الوطني (مثل، جهود الحكومة الوطنية للحد من الفقر التي قد تؤدي إلى استخدام غير حكيم للأراضي الرطبة) فاعالمي (مثل، التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالجوع والفقر والمياه الذي قد يؤدي إلى الفشل في تحقيق الأهداف المتعلقة بخدمات النظم البيئية في الأراضي الرطبة).

13. وحيثما يتواجد الفقر يحتمل تشكل دائرة مفرغة، فقد تصل تأثيرات الفقر على الطابع البيئي إلى الحد الذي يضعف إمكانية الأراضي الرطبة على إيصال خدمات النظم البيئية أو حتى فقدانها.

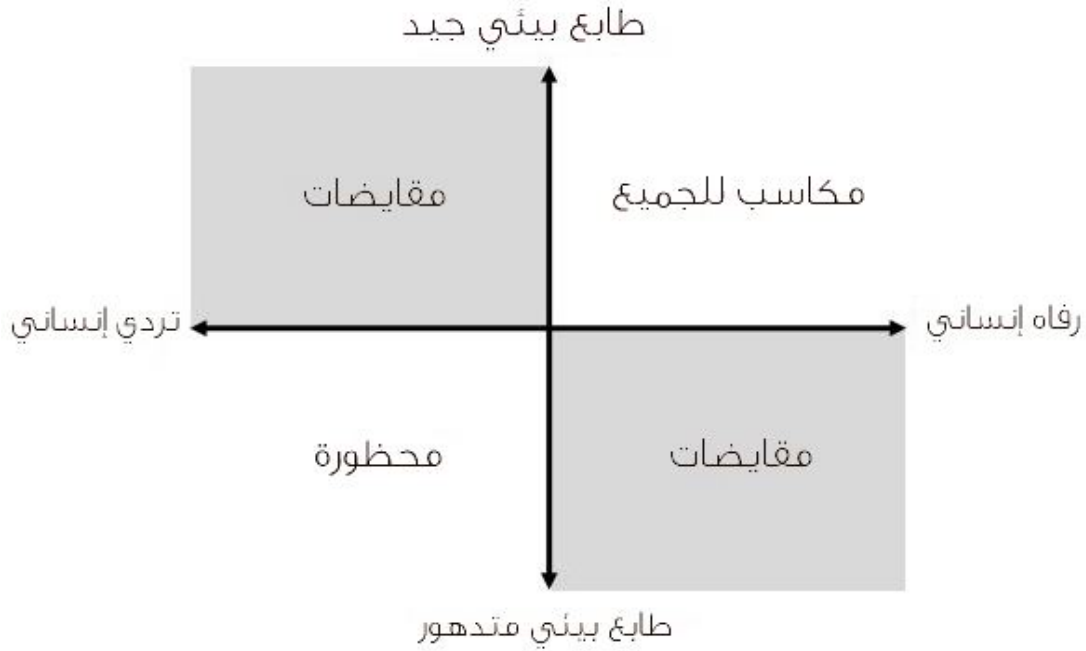
14. إن تأثير تدخلات المحافظة/التنمية على الاستخدام الحكيم (الحفاظ على الطابع البيئي) والفقر، لهم عدد من النتائج المحتملة. وتعتمد السيناريوهات المحتملة بدايةً على الفقر/ الرفاه ومحاور الطابع البيئي، كما يتضح في الشكل 1. وتعتمد طبيعة أي تدخل على العوامل المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات العلاقة.

15. من الواضح أن التغييرات في السياسة التي تنقل المجتمعات إلى حالة الرفاه (انتقال الناس من الفقر) والحفاظ على الطابع البيئي تقدم وضعاً يكسب فيه الجميع. وبالعكس، فإن التغيير في السياسة الذي يؤدي إلى تدهور في الطابع البيئي أكثر من الحد المقبول ويدفع بالمجتمعات إلى الفقر يكمن في "المنطقة المحظورة".

16. بين هذين الخيارين يوجد مجموعة من السيناريوهات تعمل على تحقيق أحد الهدفين على حساب الآخر، وبالتالي تشير إلى إجراء المقايضات. ففي هذه المناطق يصبح التقييم المتكامل للروابط بين الأراضي الرطبة والفقر أمراً في غاية الأهمية، تماماً كما هو الحال بالنسبة لوضع الخيارات السياسية التي تضمن التحقيق الأمثل لكلاً من الهدفين، والقضاء على الفقر والحفاظ على الطابع البيئي.

17. ولمزيد من الوصف للتفاعلات التي تتم بين الطابع البيئي للأراضي الرطبة ومظاهر صحة الإنسان في القضاء على الفقر وتحقيق الرفاه الإنساني، انظر تقرير رامسار الفني رقم 6 (2012)⁴.

⁴ هورفيتس، ب. فينلايسون، سي إم. و واينشتاين، ب. (المؤلفين المنسقين) 2012. أراضي رطبة صحية، أناس أصحاء: استعراضا للتفاعلات بين الأراضي الرطبة وصحة الإنسان. تقرير رامسار الفني رقم 6/ تقرير منظمة الصحة العالمية. الأمانة العامة لاتفاقية رامسار، جلامد، سويسرا.



الشكل 1. نطاق سيناريوهات التغيير في الطابع البيئي للأراضي الرطبة والفقير بسبب تدخلات السياسة

III. إطار عمل عام للتقييم المتكامل للروابط بين الأراضي الرطبة والفقير

18. إن إطار العمل العام هذا للتقييم المتكامل للروابط بين الأراضي الرطبة والفقير قائم على الاعتراف بالمقايضات المتضمنة في عملية الانتقال من حالة متردية إلى حالة رفاه، بوجود تغير أساسي في الطابع البيئي. كما يستند هذا الإطار إلى مفاهيم أخرى مثل العدالة والاستدامة وسبل العيش والقدرة وإدارة النظم البيئية، جنباً إلى جنب مع تعريفات رامسار للطابع البيئي والاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة.

19. يستند إطار العمل إلى مجموعة من المبادئ المستمدة من مراجعة أطر العمل المتعلقة بالروابط بين البيئة والفقير. وتعزز تلك المراجعة فكرة أن التفاعل الثنائي المتبادل بين سبل العيش والبيئة هو أمر جوهري.

20. ويحرز إطار العمل تقدمه نتيجة فهم الفقر كتعبير عن التعرض إلى التغيرات البيئية، إلى تعابير أكثر جدوى كالرفاه وخدمات النظم البيئية وكيف أن لمنهجية النظم أن تكشف عن التدخلات التي من شأنها التخفيف من حدة الفقر.

21. إن المبادئ العامة الخمسة الكامنة وراء إطار العمل هي:

i. **الفقر كمفهوم متعدد الأبعاد.** لعل الفقر والرفاه نهايتين متعددتي الأبعاد، ذاتا قيمة وطيف محدد السياق. ويتطلب تحديد مفهوم الفقر تركيزاً عالياً على القدرات (القدرة على تحقيق

شروط سبل العيش) وتمييزه عن الإجراء (شروط سبل العيش). فالعلاقات بين خدمات النظم البيئية والفقير معقدة، ولا يتم معالجة جميع دوافع وعناصر الفقر من خلال التوفير المستدام لخدمات النظام البيئي للأراضي الرطبة. فالنظر إلى الإدارة المستدامة للأراضي الرطبة يجب أن يكون كجزء من استراتيجيات عديدة لمعالجة الفقر واسعة النطاق.

ii. إدارة الأراضي الرطبة كعملية لتعزيز وتشجيع مشاركة الفقراء. إن الأدلة القائمة حول العلاقة بين التنوع البيئي والفقير تشير إلى أن الفقراء بشكل عام يتحملون عبئاً غير متكافئ نتيجة أثر تدهور الأراضي الرطبة. فاستبعاد أو إدراج -على عدة مستويات وأشكال إدارة الموارد الطبيعية يشكل أحد المحددات الرئيسية للفقير. في ذات الوقت، ونظراً لموقع الفقراء النسبي وعلاقتهم مع الموارد، يمكنهم أيضاً أن يوفرُوا فرصاً لتعزيز الإشراف والمساهمة بالمعرفة التقليدية لدعم الفهم التقليدي لأداء النظام البيئي. ولعل من الأهداف الهامة لتخطيط إدارة الأراضي الرطبة هو إيجاد صوت وآلية للفقراء للمشاركة في صنع القرار. وتعمل توجيهات رامسار على تعزيز المشاركة التامة للمجتمعات المحلية في عملية تخطيط إدارة الأراضي الرطبة (انظر دليل رامسار حول الاستخدام الحكيم 7، الطبعة الرابعة، 2010).

iii. استدامة سبل العيش كشرط مسبق لتحقيق الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة. إن العديد من عناصر الطابع البيئي هي بمثابة مظاهر لنظم سبل العيش التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالأراضي الرطبة. حيث يتأثر الفقر ويؤثر في الطابع البيئي للأراضي الرطبة. فلا بد إذن لسبل العيش أن تكون مستدامة من الناحية الاجتماعية والبيئية لتحقيق الاستخدام الحكيم للنظم البيئية في الأراضي الرطبة.

iv. الترابط بين خدمات النظم البيئية ورؤوس أموال سبل العيش - والطبيعة الديناميكية لخدمات النظم البيئية في الأراضي الرطبة كقاعدة لرأس مال سبل العيش بالنسبة للفقراء. يحصل الناس على سبل العيش باستخدام رؤوس أموال عديدة. وتساعد القدرات على تحديد الوصول إلى الأشكال المختلفة من رؤوس الأموال. وتشكل الأراضي الرطبة قاعدة ديناميكية لرأس المال تسهم في بقية أشكال رؤوس الأموال، فالمؤسسات ومستويات الحرية المتاحة لمجتمع ما تلعب دوراً هاماً في تحديد إمكانية التدخل، وتوزيع وإدارة الموارد الشاملة.

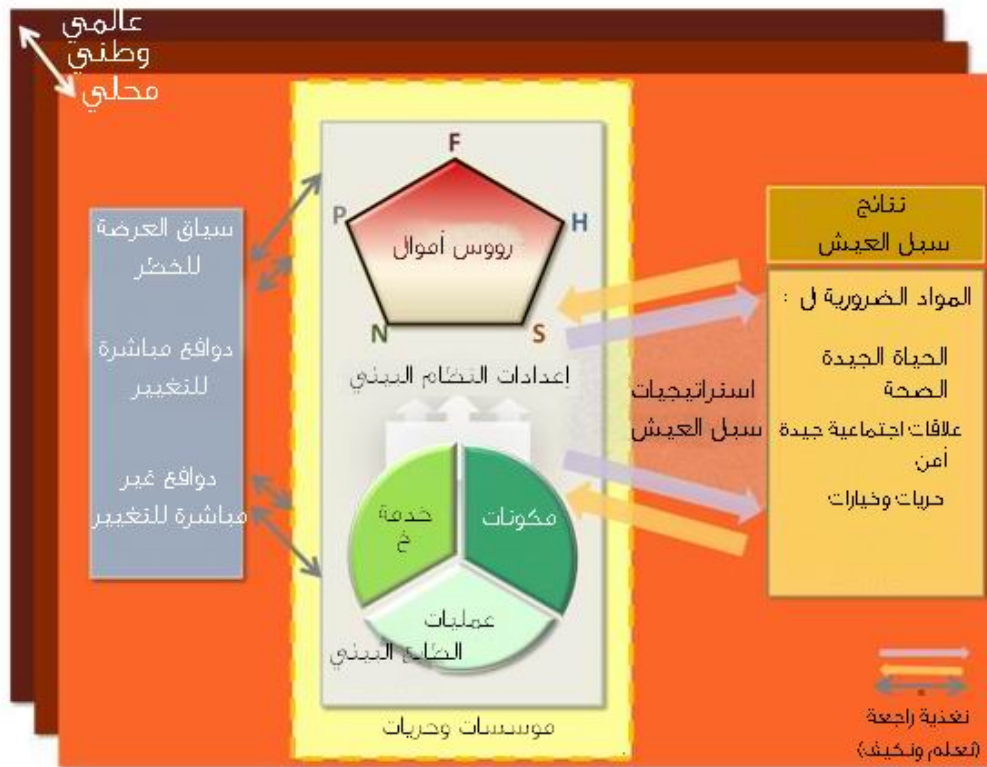
v. العلاقات المتأصلة بين نظم كسب العيش في نطاقات اجتماعية-سياسية ومكانية وبيئية مختلفة. من الواضح أنه لا يمكن حل القضايا المتعلقة بسبل العيش التي تكون البيئة جزءاً منها فقط باستخدام المنهجيات التنموية 'التقليدية' التي تركز على الناس وممتلكاتهم. فعوضاً عن ذلك، هناك حاجة لمنهجيات أكثر شمولية، تعتمد على العلوم البيئية والاجتماعية، وقبول فكرة أن البشر غير منفصلين عن بيئتهم الطبيعية وأن العوامل الاجتماعية-الاقتصادية تتوسط صحة الإنسان ورفاهه. فالدوافع والضغوط الواقعة على نظم سبل العيش تجري على مستويات عدة ومن خلال سبل عدة، منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر. لذلك،

هناك نتيجة هامة لإدارة الأراضي الرطبة وهي أن تكون قادرة على إدراك تلك السبل ووضع استراتيجيات مناسبة للاستجابة كجزء من العمليات الإدارية.

22.يشتمل إطار عمل التقييم المتكامل للروابط بين الأراضي الرطبة والفقير على عناصر خمس هي:

- أ- الأراضي الرطبة و التفاعلات بين سبل العيش والطابع البيئي؛
- ب- الروابط مع سياقات التعرض للتأثيرات البيئية الخارجية؛
- ت- استراتيجيات سبل العيش؛
- ث- المؤسسات والحريات؛ و
- ج- نتائج الرفاه الإنساني

23.يقدم الشكل 2 إطار العمل. يليه وصفاً لكل عناصره.



الشكل 2. إطار عمل التقييم المتكامل للروابط بين الأراضي الرطبة وسبل العيش (مستمدة من إطار العمل المفاهيمي لتقييم النظم البيئية للألفية الخاصة بالنظم البيئية والرفاه الإنساني)

أ. الأراضي الرطبة كمجال للتفاعلات بين سبل العيش والطابع البيئي

24.يركز إطار العمل على الأراضي الرطبة وخدماتها من منطلق أنها معدات تحدد صحة الإنسان ورفاهه كونها توفر المياه (الآمنة)، الغذاء والألياف والمأوى والمنتجات الطبية. إنها الأمكنة التي يستمد

منها الناس سبل عيشهم والأمكنة التي تثري حياة الناس وتمكنهم من التعامل مع واقعهم ومن مساعدة الآخرين. ويعتبر الطابع البيئي للنظم البيئية للأراضي الرطبة حجر الأساس لتلك الإعدادات. كما تتفاعل نظم سبل العيش مع الأراضي الرطبة على نطاقات مكانية وزمنية متعددة، مشكلة ومعرزة خدمات النظم البيئية الكامنة في الطابع البيئي، وكذلك رؤوس أموال سبل العيش والتي تشكل بدورها قاعدة لاستراتيجيات سبل العيش تلك.

25. تصنف مجموعة رؤوس الأموال⁵ التي تستند إليها نظم سبل العيش إلى:

- i. رأس المال الطبيعي، ويمثل مخزون رأس المال الطبيعي الذي تتبع منه الموارد وتستمد منه الخدمات النافعة لسبل العيش؛
 - ii. رأس المال البشري، ويمثل المهارات، المعرفة، القدرة على العمل والصحة الجيدة، التي بمجموعها تمكن الناس من اتباع استراتيجيات مختلفة لسبل العيش وتحقيق أهدافه؛
 - iii. رأس المال الاجتماعي، ويشمل الموارد الاجتماعية التي على أساسها يسعى الناس لتحقيق أهداف سبل العيش؛
 - iv. رأس المال المادي، ويشمل البنية التحتية الأساسية و السلع المنتجين اللازمة لدعم سبل العيش؛
- و
- v. رأس المال المالي، ويشمل الموارد المالية التي يستخدمها الناس لتحقيق أهداف سبل العيش.

26. تتماشى خدمات النظم البيئية من الأراضي الرطبة بالتوازي مع رؤوس أموال سبل العيش الأخرى. وفيما تشكل جزءاً من الرأس المال الطبيعي، فإن رؤوس الأموال هذه، ومن خلال تحويل البنى والعمليات، تسهم في جميع أشكال رؤوس الأموال الأخرى. هذا، ويساعد فهم هذه التفاعلات على تصور المدى الذي يمكن من خلاله أن تسهم الأراضي الرطبة في الحد من الفقر لنظام معيشي معين. ولعل الحفاظ على الطابع البيئي يشكل قاعدة لمواصلة توفير خدمات النظم البيئية للناس. ويرد في الجدول 1 رسماً لمخطط خدمات النظم البيئية في الأراضي الرطبة ورؤوس أموال سبل العيش.

الجدول 1: ربط خدمات النظم البيئية للأراضي الرطبة برؤوس أموال سبل العيش

رؤوس أموال سبل العيش				
المالية:	اجتماعية:	بشرية: مهارات؛	مادية: بنية	طبيعية: الأرض الترية،
المخدرات،	شبكات غير	معرفة؛ صحة وقدرة	تحتية أساسية	المياه، مصائد الأسماك،

⁵ يوجد وصفاً أكثر تفصيلاً عنها في DFID (دائرة التنمية الدولية للمملكة المتحدة) (2001) أوراق توجيه سبل العيش المستدام. قابلة للتنزيل من الموقع www.eldis.org/index.cfm?objectid=07D70938-0664-EE3F-F57D2FF787FF2F9A

رامسار، مؤتمر الأطراف الحادي عشر
مشروع القرار 13

			وسلع المنتجين	على العمل	رسمية، تشكيل مجموعات وعضوية، علاقات	الاتتمان، الدخل، التجارة والتحويلات المالية
						منتجات من أجل التجارة: غذاء للناس؛ غذاء للمواشي؛ مياه؛ ألياف القصب والخث؛ نباتات طبية
			الأراضي الرطبة كبنية تحتية للمياه؛ ضبط الفيضان؛ تخزين مياه الفيضان؛ المحافظة على الرواسب والعناصر الغذائية؛ استقرار الشواطئ الساحلية؛ الحماية من العواصف؛ تخزين الكربون؛ درء خطر المناخ	صحة الإنسان والأراضي الرطبة: منتجات طبية		قيم التأمين للأراضي الرطبة: حماية الشواطئ الساحلية، تخزين الكربون
						فرص توليد الدخل الأخرى وسائل ترفيهه وسياحة أخرى
						ثقافية
						دعم

ب. الروابط مع السياقات الخارجية المستهدفة البيئة

27. ترتبط رؤوس الأموال بمجالات بيئية خارجية تشتمل على دوافع مباشرة وغير مباشرة للتغير. وتعمل النواقل غير المباشرة على مستويات عدة ومن خلال المعنيين، وقد تتضمن نواقل ديمغرافية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية، علمية، تكنولوجية، ثقافية ودينية. أما النواقل المباشرة فتشتمل على

التغير في استخدام الأراضي المحلية وغطائها، إدخال الأنواع أو إبعادها، تكييف التكنولوجيا واستخدامها، المدخلات الخارجية، استهلاك الموارد وحصادها، التغير المناخي، وغيرها من النواقل الطبيعية والمادية والحيوية.

ج. استراتيجيات سبل العيش

28. إن قدرة المجتمعات على توظيف رؤوس أموال سبل العيش وخدمات النظم البيئية للأراضي الرطبة المتأصلة ضمن مجموعة رأس المال، هي التي تحدد استراتيجيات سبل العيش. ويبدأ تحليل سبل العيش من منطلق أنه من المحتمل أن يكون الوصول إلى الخدمات والمنافع وبالتالي جنى نتائج الرفاه موزع بطريقة غير متكافئة مع المظاهر الاجتماعية-الاقتصادية. ويجب على إدارة الأراضي الرطبة ان تتدخل وتوسع للتصدي لهذه التفاوتات.

د. المؤسسات والحريات

29. تتأثر القدرة على الوصول إلى رؤوس أموال سبل العيش بالإجراءات المؤسسية، الرسمية منها وغير الرسمية (المشار إليها في دائرة التنمية الدولية للمملكة المتحدة DFID 2001 بتحويل البنى والعمليات). فعدم المساواة في الوصول إلى الموارد - والتي كثيراً ما تعزى إلى الندرة- وكذلك الفرص المتاحة من القيمة المضافة، قد أوجدا حوافز للجماعات القوية لتحوز على امتياز تحقيق الوصول وذلك بالتأثير على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحكم وصولهم وإدارتهم واستخدامهم. وترتبط القدرة على إنشاء ومراجعة و/أو تعديل المؤسسات بدرجة الحريات المتاحة في المجتمع. حيث تلعب هذه الحريات دوراً هاماً في توفير مساحة للفقراء لتحديد حقوقهم وإيجاد مؤسسات تعمل على ضمان التوزيع العادل للحقوق، مما يؤدي في النهاية إلى القدرة على تحديد خياراتهم بأنفسهم لتقرير المصير.

30. وقد حددت بوضوح ستة فئات عريضة من الحريات⁶ على النحو التالي:

- i. حرية المشاركة التي تسمح للناس بالمشاركة بشكل نشط دون ترهيب أو خوف من البت في القضايا المتعلقة برفاههم؛
- ii. تسهيلات اقتصادية، التي تمكن الناس من تحويل خدمات النظم البيئية لإنتاج وتبادل؛
- iii. فرص اجتماعية، مثل الاستعدادات التي تقوم بها الجمعيات بالنسبة للتعليم والصحة والقطاعات الأخرى ذات العلاقة، لتمكين الناس من العيش حياة أفضل قادرين على أن يكونوا أعضاء منتجين في المجتمع، مع إشارة محددة إلى موضوع المساواة بين الجنسين؛
- iv. ضمانات الشفافية، وهذا يعزز الانفتاح والثقة؛
- v. حماية أمنية، إيجاد شبكات آمنة ضد الأحداث السلبية التي تجعل الأفراد عاجزين؛

⁶ لنقاش مفصل، يمكن الرجوع إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP- المعهد الدولي للتنمية المستدامة IISD (2004). كشف الروابط: الرفاه الإنساني، الفقر، وخدمات النظام البيئي، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، وينيبغ، كندا.

vi. أمن بيئي، الحد الأدنى من مستوى الخدمات البيئية المطلوبة من أجل استدامة سبل العيش.

هـ. نتائج الرفاه الإنساني

31. تؤدي استراتيجيات سبل العيش في النهاية إلى نتائج تتعلق بتلك السبل، أو نوع من التغيير في حالة الرفاه. لذلك، فإن الاستراتيجية قد تؤدي إلى تغيير وضع الفقر اعتماداً على التغييرات التي استحدثت في العناصر الخمس الواسعة حول الرفاه الإنساني بمعنى، المواد الضرورية لحياة جيدة وصحة وعلاقات اجتماعية جيدة وأمن والحريات والخيار.

32. يمكن تقييم استدامة الروابط بين الأراضي الرطبة وسبل العيش لتحقيق ثلاثة شروط مسبقة على الأقل لنظام سبل العيش:

i. الاستدامة الداخلية، وذلك عندما تكون هناك قدرة على التعامل مع الواقع والتعافي من الضغوطات والصدمات، والحفاظ أو تحسين القدرات والموجودات، حالياً ومستقبلاً؛

ii. الاستدامة الاجتماعية، وذلك عندما تتحسن سبل عيش الآخرين، أو أنها على الأقل لا تتضاءل؛ و

iii. الاستدامة البيئية، وذلك عند غياب الاستنزاف أو التعطيل لخدمات النظام البيئي لحساب سبل عيش الآخرين ورفاههم، حالياً أو مستقبلاً. ويكمن في هذا التعريف حقيقة أن نظم سبل العيش تمكن من الحفاظ على الطابع البيئي في الأراضي الرطبة والعمل أو تحسينه.

iv. استراتيجيات الاستجابة

33. يمكن استخدام إطار عمل التقييم المتكامل للروابط بين الأراضي الرطبة وسبل العيش لوضع استراتيجيات استجابة لمعالجة الروابط غير المستدامة بين الأراضي الرطبة وسبل العيش عن طريق تحديد العوامل المسببة على مستوى عناصر إطار العمل.

34. إن أداة تحليل مشاكل مناسبة على سبيل المثال إطار (DPSIR) الذي يشير إلى الدوافع-الضغط-الحالة-الأثر-الاستجابة، يمكن استخدامه في تحديد الروابط السببية بين نتائج الرفاه الإنساني وعناصر إطار العمل المختلفة.

35. ومع أن أي تدخلات قد تتباين نظراً لخصائص التفاعلات على مستوى الموقع، فمن المعلوم أن الأمر سينتطلب استراتيجيات استجابة متعددة النطاقات بمشاركة العديد من المعنيين. وتحتاج عمليات تخطيط إدارة الأراضي الرطبة والاستعدادات المؤسسية إلى ضمان الحفاظ على روابط كافية لتتمكن من بدء وتنفيذ استراتيجيات الاستجابة تلك، وذلك لتحقيق النتائج المرجوة لإدارة الأراضي الرطبة والقضاء على الفقر.

36. يرد في الجدول 2 إطار استجابة عام لمعالجة الروابط بين الأراضي الرطبة والفقير بناءً على عناصر الإطار. ويمكن أن تشكل خيارات الاستجابة أساساً لوضع مجموعة من المؤشرات لتقييم استدامة الروابط بين الأراضي الرطبة وسبل العيش للقضاء على الفقر.

الجدول 2. إطار استجابة عام لمعالجة الروابط بين الأراضي الرطبة والفقير بناءً على عناصر إطار العمل

خيارات الاستجابة			العوامل المباشرة التي تؤثر على استدامة الروابط بين الأراضي الرطبة والفقير	عناصر إطار العمل
عالمية	وطنية	محلية		
تعزيز التعاون الدولي لمعالجة مسببات التغيير في استخدام الأراضي	شمل الأراضي الرطبة في التخطيط المكاني بشكل كامل، وضوح مراعاة آثار التغييرات لاستخدام الأراضي في مستوى الحوض على الطابع البيئي للأراضي الرطبة ورؤوس أموال المجتمعات المعتمدة		تغيير استخدام الأراضي يؤثر سلباً على الطابع البيئي للأراضي الرطبة وخدمات النظام البيئي	الروابط مع السياقات الخارجية للضعف البيئي
تطوير آليات مالية جديدة لإدارة الأراضي الرطبة كوسائل لمعالجة التخفيف من حدة الفقر / الحد منه/ والقضاء عليه	دمج الحفاظ على المياه والأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم بالاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر بناء شراكات بين مدراء الأراضي الرطبة والمجتمعات المحلية والمخططين على مستوى السياسات الوطنية لضمان احترام وجهات النظر المحلية واستراتيجيات الاستدامة القائمة وضع آليات مالية من شأنها تحسين إدارة الأراضي الرطبة والإسهام في الحد من الفقر بشكل ملموس ضمان مراعاة المساواة بين الجنسين لدى وضع الاستراتيجيات المستدامة لإدارة الأراضي الرطبة	تحسين تدابير القدرة على الوصول وتطوير قدرات المجتمعات على استخدام موارد الأراضي الرطبة بشكل مستدام بناء على أسس الاستخدام الحكيم تبرير نظم الحوافز لتعزيز الإشراف على النظم البيئية في الأراضي الرطبة ضمان أن عمليات تخطيط إدارة الأراضي الرطبة توفر فرصاً لسبل العيش المستدام لمجتمعات الأراضي الرطبة	تدهور في الأراضي الرطبة يؤدي إلى آثار سلبية على قاعدة رأس مال سبل العيش ممارسات استخدام الموارد يؤثر سلباً في الطابع البيئي للأراضي الرطبة	التفاعلات بين سبل كسب العيش والأراضي الرطبة والطابع البيئي

	<p>ضمان أن المجتمعات المعتمدة على الأراضي الرطبة لديها ما يكفي من الحريات بحيث تتمكن من إنشاء ومراجعة أو تعديل الإجراءات المؤسسة</p>	<p>نقص في قدرات مجتمعات الأراضي الرطبة في الوصول إلى رؤوس أموال سبل العيش، بما في ذلك تدفق خدمات النظام البيئي للأراضي الرطبة</p>	<p>استراتيجيات سبل العيش</p>
--	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------

Unofficial Translation